"هيئة العقار ": تراخيص جديدة للبيع على الخارطة بمساحة 2.8 مليون متر مربع تقدر قيمتها السوقية بـ (6 مليارات ريال)

المصدر: الهيئة العامة للعقار
تاريخ النشر: 03 يونيو 2024

أصدرت الهيئة العامة للعقار عددًا من التراخيص الجديدة لمزاولة أنشطة التسويق والبيع لمشاريع عقارية على الخارطة لمطورين عقاريين من الشركات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك منذ نفاذ النظام في شهر أبريل وحتى منتصف شهر مايو من العام الحالي، بإجمالي 5441 منتجًا عقاريًا سكنيًا وتجاريًا على الخارطة موزعة على عددٍ من مناطق المملكة، وبمساحة إجمالية بلغت 2.8 مليون متر مربع، وتقدر قيمتها السوقية قرابة (6 مليارات ريال)، وأضافت الهيئة أنّه بحسب دراسة الجدوى المُقدمة للمشروعات المرخصة؛ فمن المتوقع تسليم أول مشروع في الربع الأخير من العام 2025. وأن الانتهاء من جميع المشاريع المذكورة ستكون بنهاية العام 2028.

يُذكر أنَّ عدد المشاريع المرخصة للبيع على الخارطة، خلال الـ 15 سنة السابقة تجاوز 390 مشروعًا تحتوي على أكثر من 241 ألف وحدة سكنية بمساحات قاربت 1.7 مليار متر مربع بقيمة سوقية بلغت أكثر من 352 مليار ريال، وهو ما يعكس تطور قطاع التطوير العقاري في المملكة حيث يشهد تنافسية متزايدة في تقديم المنتجات العقارية والضواحي العمرانية المصممة بطرق أكثر ابتكارية وعصرية تتناسب مع اختلاف المتطلبات والاحتياجات للأسر السعودية.

وأكّدت "الهيئة " أنّ القطاع العقاري يُمثل أرضًا خصبة لجذب الاستثمارات والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم، وأنّ التشريع العقاري لنشاط بيع وتأجير مشروعات عقارية على الخارطة أسهم في زيادة الشفافية والموثوقية من خلال التأكد من نظامية وكفاءة العاملين بـه، والاشتراطات والمعايير التي وضعها لتصنيف المطورين، والقواعد والأحكام التي من شأنها حفظ حقوق الأطراف كافة .

يذكر أنّ تنظيم نشاط البيع والتأجير على الخارطة كان تحت إشراف لجنة البيع أو التأجير على الخارطة المشكلة من وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ووزارة العدل، ووزارة التجارة، ومُدن، والبنك المركزي، وعضوين من القطاع الخاص، وبعد صدور المرسوم الملكي رقم م/44 بتاريخ 10 / 03 / 1445 هـ بالموافقة على نظام بيع وتأجير مشروعات عقارية على الخارطة أصبحت الهيئة العامة للعقار هي الجهة المختصة بتطبيق أحكام النظام، وقد دخل النظام الجديد حيز النفاذ منذ الرابع من أبريل الماضي للعام الحالي 2024م.